113 سلسلة محاضرات الإمارات

العراق والإمبراطورية الأمريكية: هل يستطيع الأمريكيون العرب التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟

د. رشيد الخالدي



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «سلسلة محاضرات الإمارات» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

- 113 -

العراق والإمبراطورية الأمريكية: هل يستطيع الأمريكيون العرب التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟

د. رشيد الخالدي



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الاثنين الموافق 5 حزيران/ يونيو 2006

الطبعة الأولى 2008

ISSN 1682-122X
ISBN 978-9948-00-924-5

توجه جميع المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567
أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+
فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة

في كتابي الأخير انبعاث إمبراطورية Resurrecting Empire، سعيت لإثبات أن الولايات المتحدة الأمريكية بغزوها للعراق إنما تقتدي، عن قصد أو دون قصد، بالنهج الذي تبنته الإمبراطوريات الأوربية الاستعمارية في الشرق الأوسط.[1] ولنا جميعاً أن نحكم بأنفسنا إن كان التاريخ قد أعاد نفسه حقاً في العراق حين نرى في دونالد رامسفيلد وزلماي خليل زاد صورتين معاصرتين لكل من ونستون تشرتشل والسير بيرسي كوكس، على التوالي. وعلى أية حال، فليس هذا هو الموضوع الرئيسي للبحث، فهو بدلاً من ذلك يعرض تقييماً لبعض التداعيات الدولية الأوسع نطاقاً للغزو طيلة السنوات الثلاث التي أعقبت الاحتلال الأمريكي للعراق، ليتناول بشكل موجز التأثير الذي يمكن للعرب الأمريكيين إحداثه، على ضآلته، في صياغة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط واحتمالات تطوره مستقبلاً.

ويبدو أن غزو العراق واحتلاله قد جاءا ليؤشرا بداية مرحلة جديدة من مراحل الهيمنة الأمريكية على العالم، سواء جاز للمرء أو لم يجز له أن يطلق وصف "الإمبراطورية" على هذه المرحلة.[2] فهي تختلف اختلافاً جوهرياً عما سبقها من صيغ مبكرة لهذه الهيمنة التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية، والتي كانت تمارس عموماً بصورة غير مباشرة أو من خلال تحالفات متعددة الأطراف أو نظم حاكمة محلية، وبعض هذه الأخيرة يتم تنصيبه نتيجة تدخلات أمريكية، سواء في الخفاء أو العلن، وتتخذ أشكالاً عدة منها تمويل نشاطات الحركات المعادية للأحزاب الشيوعية في أوربا الغربية، ومنها تدريب ضباط عسكريين تمهيداً لاستيلائهم على السلطة في دول منطقتي

أمريكا اللاتينية وشرق آسيا وغيرهما. وبرغم ذلك، وفي خارج إطار البيئة "التقليدية" للتدخلات الاستعمارية الأمريكية في مناطق حوض الكاريبي وأمريكا الوسطى والفلبين إثر الحرب الإسبانية – الأمريكية عام 1898، فإن الحكومات المحلية المشار إليها لم تكن تُقام عموماً نتيجة غزو لبلدان هذه المناطق واحتلالها وإعادة بنائها ابتداءً من نقطة الصفر على أيدي الأمريكيين، وهو ما كانت القوى الاستعمارية تفعله في عموم أرجاء الأرض على امتداد القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وهو أيضاً ما أريد القيام به في العراق بعد غزوه واحتلاله في آذار/ مارس 2003. ومن هنا، فإن هذه الحرب إنما تمثل منطلقاً جديداً في عصر هيمنة أمريكا على العالم التي لا ينازعها عليها أحد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة.

ويبدو واضحاً تماماً أن نقطة التحول الجذري هذه ترتبط بمنعطفات جديدة أخرى في عدد من الميادين المختلفة، ومنها موقف الاحتقار والاستخفاف الذي تتخذه إدارة بوش، سواء حيال القانون الدولي أو المعاهدات والمنظمات والتحالفات المتعددة الأطراف، والذي لا يكاد يخفى على أحد. وهو ما نراه اليوم في موقف هذه الإدارة من اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب واتفاقية مناهضة التعذيب وغيرهما من المعاهدات الدولية التي دخلت الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً فيها، ناهيك عن موقف واشنطن العدائي إزاء الأمم المتحدة ذاتها، والذي عززته بتعيين جون بولتون، أحد ألد أعداء هذه الهيئة الدولية، مندوباً للولايات المتحدة الأمريكية فيها (وهو التعيين الذي رفض مجلس الشيوخ المصادقة عليه واعتبر لذلك لاغياً بانتهاء عام 2006).

النهج الراديكالي الجديد الآخر الذي اعتمدته الإدارة الحالية تمثل في توسيع نطاق صلاحيات السلطة التنفيذية أكثر فأكثر مقابل تقليص ما يتعلق من سلطات الكونجرس بقضايا السياستين الخارجية والدفاعية والنشاطات الاستخبارية. أما بالنسبة للمواطن الأمريكي العادي، فهذا كله يجري متزامناً مع اختزال الحريات المدنية، وتقوية سلطة الدولة وأجهزتها الأمنية على الفرد والمجتمع الأمريكيين بعامة. ومابرح تبرير هذه التدابير يقوم على ضرورة اتخاذها – كما يقال لنا – في إطار "الحرب العالمية على الإرهاب". وبطبيعة الحال، فإن السلطة التنفيذية في زمن الحرب، وحتى في نظم الحكم الدستورية العريقة، تسعى بالضرورة إلى توسيع دائرة صلاحياتها وسلطاتها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فليس المرء بحاجة إلا لتذكر أمثولات عهود وليم بت ولويد جورج وجورج كليمانصو وودرو ولسون وفرانكلين روزفلت ونستون تشرتشل. وهؤلاء جميعاً كانوا في زمن الحرب شهوداً على تعاظم قوة السلطة التنفيذية لأنظمة ديمقراطية ترتكز إلى أسس دستورية صلبة في كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. ومهما يكن، فقد وضعت كل هذه الحروب أوزارها في آخر الأمر، وانكمشت من جديد صلاحيات السلطة التنفيذية. وفي هذا الشأن، يقول جيمس ماديسون، رابع رؤساء أميركا وأحد قادتها الحكماء:

من بين جميع أعداء الحرية الحقيقية، ربما الحرب هي الأكثر ترويعاً... ففي زمن الحرب ... يتسع نطاق الصلاحيات الاعتباطية للسلطة التنفيذية ويتعاظم نفوذها في منح المناصب وأوسمة التكريم والمكافآت، فيما يتم الجمع بين الوسائل الرامية لتضليل العقول وبين تلك التي يراد بها قهر إرادة

الشعب... ليس من أمة قادرة على حماية حريتها في خضم حرب لا نهاية لها ... فالحرب في واقع الحال هي الحاضنة الحقيقية لظاهرة تضخيم قوة السلطة التنفيذية.[3]

وهنا لا ينبغي أن ننسى أن ما يجري حالياً من توسيع لسلطات الرئاسة الأمريكية، تحت ذريعة أحداث 11 سبتمبر 2001، إنما يأتي في ظل ما دأب دعاة هذا التوسع على إبلاغنا بأنه سيشكل "حرباً متواصلة" غير محددة بزمن معين. وهكذا، فإن حرباً لا نهاية لها ضد عدو غامض بلا هوية أمست "الوصفة" المثالية لقيام سلطة تنفيذية مطلقة لا حدود لصلاحياتها، بل وتكاد تتحول إلى سلطة ملكية من حيث الجوهر. وببساطة أشد، يمكن القول إن إدارة بوش تبدو عازمة على خلق أنموذج دستوري جديد على الصعيد الدولي لا يبقى الرئيس الأمريكي بمقتضاه ملزماً بضوابط القانون الدولي أو بالمعايير والتوازنات التي جرى الإعلان عنها في الدستور الأمريكي. وهذا ما رأيناه مثلاً في لجوء الإدارة الأمريكية إلى استخدام أجهزة استراق السمع داخل البلاد دون إذن قضائي، ما يشكل انتهاكاً لأحكام قانون مراقبة الاستخبارات الخارجية Foreign Intelligence Supervisory Act لعام 1978، وذلك ضمن حالات مشابهة أخرى لا عد لها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهمية غزو العراق واحتلاله وإعادة إعماره على أيدي الأمريكيين تكمن في الإقدام عليه دونما أي مبرر يجيزه القانون الدولي، فمثل هذا التبرير لم يرد إلا في حالة احتلال كل من ألمانيا واليابان وإعادة إعمارهما في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وبطبيعة الحال، فإن هذا المسوغ يرتكز إلى الحروب العدوانية التي شنها النازيون واليابانيون وما اقترن بها من

جرائم حرب، ومنها المحرقة التي أقامها النازيون لليهود. ورداً على هذه الفظائع، فقد جرى بناء الجانب الأعظم من النسيج الحالي للقانون الدولي وتأسيس معظم المنظمات الدولية القائمة الآن، بما في ذلك الأمم المتحدة نفسها. بيد أن ما حدث في العراق عام 2003، وبرغم الجرائم التي اقترفها النظام البعثي فيه، لم يكن له تبرير مماثل أو تفويض دولي يجيز احتلال هذا البلد وبنائه من جديد. وقد جرت العادة منذ تأسيس الأمم المتحدة أن يأتي مثل هذا التفويض عن طريق استصدار إقرار صريح من مجلس الأمن بشن الحرب على العراق، وهو ما لم يحدث. وعلى النحو نفسه، فإن بناء ألمانيا واليابان من جديد لم يكن على الإطلاق عملية جوهرية بالقدر الذي بلغه المشروع الذي سعت إدارة بوش إلى تحقيقه أصلاً في العراق. وقد بدا واضحاً أن ما كانت هذه الإدارة تعتزم تدميره أو تقويضه تحديداً – من خلال الحرب على العراق – إنما هو القدر الأكبر من كل من بنية القانون الدولي والمنظمات الدولية التي تتزعمها الأمم المتحدة، وهي التي نشأت كواحدة من إفرازات الحرب العالمية الثانية. واليوم، وبعد أن جرب أكثر من وسيلة لإرجاع عقارب الساعة إلى الوراء، فإن حظوظ نجاح جورج بوش في أن يفعل ذلك باتت أقل مما سبق بعد أن بدأت نُذر الفشل الأمريكي تلوح جلية في الأفق العراقي.

تداعيات الإخفاق الأمريكي في العراق

لا شك في أن أي إخفاق أمريكي في العراق يمكن أن يفضي إلى تداعيات بالغة الأهمية، وقد بات جلياً الآن أنه على المدى المتوسط (أي في غضون عقد من الزمن)، وربما على المدى القصير (على مدى سنوات قلائل)

أيضاً، ستبدو إدارة بوش – في تقدير الأطراف المعنية جميعاً – وقد فشلت في بلوغ الأهداف الأربعة التي حددتها لنفسها في العراق، وتلك هي:

- خلق معيار واضح جديد لما يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تفعله أو لا تفعله على مستوى العالم من خلال تطبيق أسلوب "الصدمة والرعب" في العراق.

- إقامة تسهيلات عسكرية أمريكية دائمة في العراق، والتي يصفها البنتاجون بـ"القواعد الثابتة".

- إحكام سيطرة القطاع الخاص على اقتصاد العراق، البلد الذي يمتلك ثاني أضخم احتياطي نفطي مؤكد في العالم.

- تنصيب نظام تابع لها بعد انسحابها يأتمر بأوامر واشنطن ورغباتها، ويحرص على مؤازرتها في تحقيق أهدافها بالنسبة لقوى إقليمية أخرى كإسرائيل وتركيا وإيران والمملكة العربية السعودية.

ومن الواضح أيضاً أن "الصدمة والرعب" اللذين أحدثهما احتلال العراق إنما هما نتاج ما أظهرته هذه الإدارة من غباء وحماقة غير عاديين في تطبيق خططها التي وضعتها بنفسها. فالأغلبية الساحقة من شعب العراق لن تقبل أبداً وجود قواعد أمريكية دائمة على أراضيها. وطبقاً لنتائج استطلاع للرأي أجرته وزارة الدفاع البريطانية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، فقد عارض 82٪ من العراقيين وجوداً عسكرياً أمريكياً دائماً في بلادهم.

وعندما تظهر إلى الوجود حكومة عراقية قادرة على أداء كامل مهامها ووظائفها، حتى وإن كان ذلك يجري انطلاقاً من "المنطقة الخضراء" وتحت حماية قوات الاحتلال الأمريكية، فلن يكون أمام هذه الحكومة عاجلاً أو آجلاً من مناص غير الإقرار بهذه الحقيقة. وعمليات إنتاج النفط العراقي، الذي تقل معدلاته عن تلك التي كان عليها قبل عام 2003، قد يصيبها الشلل في المستقبل المنظور من جراء استمرار الصراعات المحتدمة في البلاد. وأخيراً، فإن كانت الحكومة العراقية الحالية، وعلى ما هي عليه اليوم، ستسلم مقاليدها لقوة خارجية تفرض هيمنتها عليها، فإن نصيب إيران من هذه الهيمنة لن يقل عن نصيب الولايات المتحدة الأمريكية.

وأياً يكن الذي سيحدث حين تسحب الولايات المتحدة الأمريكية قواتها من العراق، وهو ما سيتحتم عليها فعله، فهي سوف تترك وراءها عراقاً يختلف اختلافاً جذرياً عن عراق الماضي، وبرؤية تختلف هي الأخرى عن تلك التي كانت إدارة بوش تنوي إيجادها هناك. فالغزو والاحتلال الأمريكيان للعراق سيخلفان بلداً قد لا يعود موحداً، وقد يصبح ضحية حرب أهلية طويلة وتدخلات أجنبية كتلك التي شهدها لبنان طيلة خمسة عشر عاماً، أو تمزقه أعمال عنف طائفي ضارية شر ممزق. وإذا كان هذا الوضع يمثل سيناريو الحالة الأسوأ، فإن ثمة سيناريوهات أسوأ بكثير قابلة للحدوث في العراق. أما سيناريو الحالة الفضلى فيتمثل في عراق ضعيف، مجزأ من الداخل، ينخره الفقر والفوضى، ليتحول بالتالي إلى هدف سهل لتدخلات جاراته.

وعلى أية حال، فإن معظم السيناريوهات التي يرجح حدوثها في العراق يمكن أن تخلّف تداعيات مثيرة للقلق على منطقة محفوفة بالمخاطر كالشرق

الأوسط، بل إن كلاً منها يمكن أن يفرز بدوره عواقب كبيرة على سائر أرجاء العالم. وكما هو معروف جيداً، فإن منظومة الدول الشرق أوسطية تقوم من حيث الأساس على شبكة فرضتها قوى خارجية بعد الحرب العالمية الأولى تضم نظماً حاكمة مصطنعة إلى حد كبير، وغالباً ما تناقضت توجهاتها مع الواقع الحقيقي لأوضاع المنطقة المتعلقة بالهوية، والخصائص الإثنية، واللغة، والدين. وإذا كانت كل هذه السيناريوهات التي يحتمل وقوعها نتيجة لغزو العراق واحتلاله تحمل في طياتها إمكانية تعريض أقوى دول المنطقة للخطر – ومن هذه إيران وتركيا ومصر وإسرائيل– فلا ريب في أن أخطاراً أكبر تتهدد أضعفها كسوريا والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية. وبما أن هذه الدول جميعاً كانت لها ردات فعل خاصة بها حيال الأحداث الجارية في العراق، بل إن بعضها قد تدخل في العراق –وهو ما حدث بالفعل– حماية لمصالحها كما تراها هي، فإن لنا أن نتوقع امتداد آثار ما يجري في العراق لتتسبب في زعزعة الاستقرار في عموم منطقة الشرق الأوسط وما وراءها، حتى في إطار السيناريو الأقل ضرراً من بين كل تلك التي يمكن تخيلها.

ولعل ما يجدر بالبحث بالقدر ذاته من الأهمية هو التداعيات التي يمكن أن تصيب مكانة الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً من جراء إخفاقها في العراق. وهناك من يعتقد أن الآثار البعيدة المدى التي ترتبت على خسارة الولايات المتحدة الأمريكية لحرب فيتنام عام 1975 جاءت محدودة، ومن بين الدلائل التي تساق لإسناد هذا الاستنتاج إمكانية القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد أقل من خمس عشرة سنة على إقلاع آخر طائرة

عمودية من على سطح السفارة الأمريكية في سايجون، قد "كسبت" الحرب الباردة. ومهما يكن، فلا ينبغي أن يقلل هذا من شأن التأثير الذي أحدثته حرب فيتنام في حركات التحرر المعاصرة في أفريقيا وغيرها، ناهيك عن الأثر المهم الذي خلفته على الأسلوب التي صارت واشنطن تدير به شؤونها وتحركاتها في العالم. ولعل مصطلح "أعراض فيتنام" يمكن لوحده أن يلخص العوائق المزمنة التي صارت تقف حائلاً بين صنّاع السياسة الأمريكيين والتورط في تدخلات عسكرية خارجية. أما التدخل في العراق فقد كان يراد له –من بين أمور أخرى– طرد شبح "أعراض فيتنام" نهائياً ليمكن بالتالي إطلاق يد مناصري مبدأ التدخل العسكري الأمريكي أينما كان ذلك في هذا العالم.

وأياً كان تقييمنا للتأثير الحقيقي الذي تركته حرب فيتنام على موقع أمريكا في العالم، فلعل واقع الحال ينبئ بأن أية هزيمة تلحق بالولايات المتحدة الأمريكية في العراق –سواء كانت على غرار هزيمتها في جنوب شرق آسيا في السبعينيات أو لا– لن تتسبب إلا في مضاعفات محدودة. بل حتى بات يمكن القول إنها لو استطاعت تقليل خسائرها، والإقرار باستحالة تحقيق الأهداف التي وضعتها لنفسها، لكان هذا سيعود عليها بالنفع. وعلى أقل تقدير، فإن هذا يمثل احتمالاً قائماً في ضوء التراجع الكبير في منزلة الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي، وتدني قدرتها على التأثير في حصيلة الأحداث الدولية منذ غزوها للعراق.

وبرغم كل ما تقدم، فإن اندحار أمريكا في العراق ستكون له مضاعفات خطيرة على مكانتها العالمية، وأحد أسباب هذا الافتراض هو أن عالمنا اليوم

وموقع الولايات المتحدة الأمريكية فيه يختلفان تماماً عما كانا عليه قبل ثلاثين سنة مضت. فأتون الحرب الباردة يومذاك كان ما يزال مستعراً، وكانت قوانين هذه الحرب ومعاهداتها ماتزال تحكم وتنظم طبيعة وخصائص الكثير مما يقع في العالم من أحداث. قبل ثلاثين سنة مضت، كانت روسيا والصين تخوضان صراعاً أيديولوجياً، وفي وقت أقرب عهداً اشتبكت قواتهما العسكرية في صدامات قتالية دموية على امتداد مناطقهما الحدودية. وعلاوة على ذلك، كان الاقتصاد الأمريكي مايزال دون منافس على الصعيد العالمي، فيما لم يكن لأية عملة عالمية غير الدولار أهمية تذكر.

وقد وضعت الحرب الباردة اليوم أوزارها، ولم يعد هناك من منافس حقيقي يشارك الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على العالم، فيما تبدد تماماً الادعاء الواهي أصلاً بوجود قوة عظمى إلى جانب أمريكا (وإن كان الاتحاد السوفيتي دولة كبرى فإنه لم يرتق إلى منزلة القوة العظمى). وبالتالي، ومع انتهاء الحرب الباردة، فقد جرى الإقرار صراحة في آخر الأمر بالهيمنة الأمريكية على العالم. ومع ذلك، وخلافاً لما كانت عليه الحال قبل ثلاثين سنة (يوم كان الصراع ناشباً بين روسيا والصين خصمي الولايات المتحدة الأمريكية، ويوم أدرجت غالبية الدول الرئيسية الأخرى نفسها على قائمة الحلفاء الطيّعين لأميركا)، فإن إحدى المحصلات غير السوية لهذه الهيمنة الأمريكية المطلقة هي النشاطات التي صرنا نشهدها اليوم في إطار العلاقات القائمة بين القوى الأخرى. ومن بين هذه: مناورات روسية-صينية مشتركة وجهود تعاونية غيرها، وتقارب روسي- أوربي (وإن على استحياء)، ونمط جديد من العلاقات يقام بين الصين والهند، في وقت بدأ الاتحاد الأوربي فيه

بتمتين علاقاته معها. وعلى الرغم من أن محاولات التودد هذه تبدو بطيئة ومترددة، وقد لا تدوم طويلاً في ضوء المعوقات التي تحول دون تحسين الصلات القائمة بين هذه القوى بصورة دائمة، فإن الأقطاب الواعدة التي يحتمل بروزها على الصعد الاقتصادية والمالية والعسكرية والتكنولوجية – باستثناء اليابان وربما الهند– لعلها الآن هي الأقرب أحدها إلى الآخر مما هي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أو لهذه الأخيرة معها، فيما يتعلق بسلسلة طويلة من القضايا الكبرى.

ومهما يكن، فلا شيء في هذا يمكن أن يعني أن ثمة تحالفاً مناهضاً لأميركا قيد التكون بين هذه القوى. فخطوات التقارب هذه تتسم من الناحية العملية بالطابع الثنائي، ولا يُلجأ إليها إلا في حالات خاصة لتحقيق أغراض بعينها، بل إنها من النوع الذي يمكن إبطاله بسرعة ويسر، وتجاوز الآثار المترتبة عليه ببذل قدر يسير من الجهد الدبلوماسي الأمريكي الحكيم، وإن كان هذا لا يرجح له الحصول قبل رحيل الرئيس بوش وإدارته عن واشنطن في كانون الثاني/ يناير 2009. ومع ذلك، يمكن للولايات المتحدة الأمريكية اليوم، برغم هيمنتها على النظام الدولي دونما منازع، الحصول على دعم ومؤازرة على المستوى العالمي أقل كثيراً مما حظيت به إثر هزيمتها في فيتنام عام 1975.

ولنا أن نقول هنا إن الفارق ما بين يومنا هذا وبين عام 1975 هو أن ثلاث سنوات أو أكثر من الحرب في العراق كان ينبغي أن تنقضي قبل أن يقع التحول في الرأي داخل النظامين السياسي والإعلامي الأمريكيين ضد الحرب. بيد أن التحول الذي لا خلاف عليه هو الذي قد وقع قبل ذلك

بكثير داخل الرأي العام الأمريكي، الذي طالما اعترض بقوة على الحرب في العراق. فالأمريكيون الآن يعارضون أسلوب إدارة الرئيس بوش للحرب في العراق، ويعتقدون أن الحرب ما كان ينبغي أن تُشن على الإطلاق، وأن الانتصار لم يتحقق فيها.[4] أما بالنسبة لحرب فيتنام، فقد كان لا بد من مضي سنتين ونصف السنة تقريباً على اندلاع شرارتها الأولى عام 1965 كي تنقلب غالبية الأمريكيين ضدها، ليسارع الرئيس جونسون -بناءً على ذلك- إلى الإعلان بأنه لن يرشح نفسه لولاية ثانية كاملة. وفي حالة العراق، فلم يتطلب فقدان الدعم للحرب غير سنة وربع السنة بعد نشوب الحرب، بيد أن هذا التغير الرئيسي في موقف الرأي العام لم يخلِّف تأثيراً كبيراً على النظام السياسي الأمريكي حتى إجراء انتخابات الكونجرس النصفية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 بعد مضي ثلاث سنوات ونصف السنة على اندلاع الحرب، وذلك حين تجسد تأثيرها الأشد أهمية هذا أخيراً في فوز الديمقراطيين وبسط هيمنتهم على كلا مجلسي الكونجرس بفضل قوة المواقف المناهضة للحرب الموجهة ضد الرئيس والجمهوريين أنصاره.

وعلى أية حال، فقد طال الزمن بهذا التحول في موقف الرأي العام الأمريكي دون أن يكون له وقع كبير على وسائل الإعلام، ومن هذه تحديداً القنوات التلفزيونية التي تعتمد الغالبية العظمى من الأمريكيين عليها في تلقي الأخبار. ولابد من التنبيه هنا على أن المراسلين التلفزيونيين بعامة يبدون الاحترام حتى لمن لا يستحقه من السياسيين، بمن فيهم المراسلون الأمريكيون الذين يتعاملون باحترام مع السياسيين الحكوميين المعنيين بالشؤون المحلية، بل ويتجلى هذا التعامل بدرجة أكبر من الاحترام حين يتعلق الأمر بالقضايا الخارجية والأمنية. ويصح هذا بشكل خاص على إدارة

بوش التي تنتهج أسلوب الصرامة والقسوة والعقاب مع الصحافة، ودليلنا هنا هو ترديد وسائل الإعلام وبطريقة ببغائية لمزاعم إدارة بوش الكاذبة بشأن العراق وامتناعها عن فضح محاولات التضليل الواضحة التي اتبعتها الإدارة الأمريكية في سياق استعداداتها للذهاب إلى الحرب خلال عامي 2002 و2003 وما بعدهما. غير أنه مايزال علينا أن ننتظر لنرى إن كان توجيه الاتهام للويس ليبي (رئيس هيئة الأركان السابق عندما كان ديك تشيني وزيراً للدفاع) ومن ثم استقالته، شأنه شأن الاتهام الموجه لرئيس مجلس النواب توم ديلاي؛ والطرد المهين الوشيك لعدد آخر من المسؤولين الجمهوريين المنتخبين؛ والخسائر الفادحة التي لحقت بالحزب الجمهوري في الانتخابات النصفية؛ ونشر توصيات لجنة دراسة العراق في كانون الأول/ ديسمبر 2006. أقول لنرَ إن كان كل هذا سيمنح الإعلام المرئي قدراً أكبر من الجرأة والشجاعة للدخول في مواجهة مع الإدارة فيما يتعلق بالشأن العراقي.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق أيضاً، لم يتضح إلا القليل من التصدعات في جسم هذا النظام السياسي-الإعلامي المحكم الصنع. وقد نشأت هذه، وبشكل خاص في وسائل الإعلام المطبوعة، خلال السنتين أو الثلاث الأولى من عمر الحرب، وإن هي مع ذلك تظل غير ذات شأن كبير. وليس هناك مع ذلك إلا مؤشرات قليلة يمكن أن تنبئ بتكرار حدوث التحول التام في الموقف، والذي برز للعيان منتصف عقد السبعينيات نتيجة لحرب فيتنام.

ففي تلك الفترة، ومن بين النتائج المباشرة لتلك الحرب أن الصحافة لعبت دوراً حاسماً عبر قضية (ووترجيت) وإثر نشر التقرير الذي عُرف باسم

"أوراق البنتاجون" Pentagon Papers في الكشف عن عمليات التضليل والخطط الحمقاء التي قامت عليها سياسات الحكومة الأمريكية. وتبعاً لذلك، فقد أصر الكونجرس، الذي استمد شجاعته مما حصل، على ممارسة صلاحياته على حساب سلطة تنفيذية أصابها الوهن والضعف، فصار يطالب بفرض سلطته فيما يتعلق بتحديد المخصصات الدفاعية وبإدارة السياسة الخارجية والنشاطات الأمنية، وذلك عبر أساليب ووسائل تركت أثراً دام عقوداً تلت. وهكذا، فقد انتهى نظام التجنيد الإلزامي، وأعيد بناء المؤسسة العسكرية، وبات يصعب كثيراً على الزعماء الأمريكيين إطلاق حملات تدخل عسكرية واسعة النطاق خارج البلاد.

ولم يكن هذا، بطبيعة الحال، ليمنع الأنصار المتحمسين من أجل إقامة سلطة تنفيذية مطلقة، وتخصيص ميزانية عسكرية ضخمة في الداخل، ولشن عمليات تدخل عسكرية فاعلة في الخارج (من أمثال ديك تشيني ودونالد رامسفيلد)، من التصدي بقوة وضراوة للنزعات التي تقدم ذكرها بعد تقلدهم مناصبهم الحكومية في عهد إدارة فورد وطيلة السنوات الخمس والعشرين اللاحقة. ومنذ انتخابات عام 2000، وفي أعقاب 9/11 تحديداً، بدا أنهم هم المنتصرون. ورداً على ذلك، لايزال يتعين علينا أن نرى ولو بدايات ذلك النمط من التحول المنهجي في الرأي ضد الامتداد "الإمبراطوري" الأمريكي، واتساع صلاحيات السلطة التنفيذية والتي كانت البدايات قد برزت في أعقاب الحرب الفيتنامية. وقد يكون الوقت مبكراً لتوقع حصول أمر كهذا، أو ربما مايزال شبح أحداث 9/11 حاضراً بقوة، أو لعلنا ما زلنا بحاجة إلى مسار أطول بكثير من الإحباطات والجهود

التي لا طائل تحتها في العراق قبل تلمس ردات فعل منهجية في بيئة السياسة الداخلية الأمريكية. ومن الجائز أيضاً ألا نشهد استجابة من النظام السياسي- الإعلامي بسبب أن بنيته أشد صلابة مما ينبغي، وأنه مملوك بالكامل لعدد صغير جداً من الشركات والمصالح الخاصة.

وأياً تكن الحال، وعلى الرغم من تنامي الأعداد الكبيرة أصلاً من الأمريكيين المعارضين لحرب العراق، فإن ردة فعل هذا النظام يمكن أن تنعكس بصورة منتظمة على النظام السياسي الأمريكي بشكل مواقف انتقادية شديدة للميزانية العسكرية الهائلة التي خصص لها 470 مليار دولار، أو للدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج، سواء اتجه المرء ببصره صوب الحزب الديمقراطي -والكثير من قادته أشد تصلباً من بعض الجمهوريين- أو لمكون آخر من مكونات هذا النظام.

إن ما يثير قلق الكثير من الأمريكيين هو أن غياب الرد المناسب من النظامين السياسي والإعلامي الأمريكيين على الفشل الذريع الذي آلت إليه سياسات إدارة بوش في العراق، حتى مع تحول الغالبية الصريح من الأمريكيين ضدها، ربما سيشجع الإدارة على خوض مغامرات عسكرية جديدة في بقاع أخرى من منطقة الشرق الأوسط. ولعل الأخطر بين هذه شن هجوم أمريكي على إيران، سواء جاء نتيجة لتقوية الحملة المناهضة لحزب الله في لبنان والتي تدعمها واشنطن، أو كمحصلة لتسلسل آخر من الأحداث.

هذا الاحتمال يرتكز إلى عدد من الافتراضات، أولها، وفيما يتعلق بإيران، أن البنتاجون قد يجد نفسه بحاجة إلى تقليل المخاطر التي تتعرض لها القوات

البرية الأمريكية العاملة في العراق، ما يستلزم إجراء تقليص كبير في عديد هذه القوات، وإعادة نشر ما يتبقى منها في القواعد الجديدة الضخمة الأربع التي أقيمت في العراق لأغراض بعيدة الأجل. وسياسة الخفض وإعادة الانتشار هذه ربما يتم تطبيقها تحت ستار من دعاوى زائفة تُسند إلى ضرورة اكتمال تدريب قوات الجيش والشرطة العراقية، أو تحقق تقدم سياسي كمؤشر على تشكيل حكومة جديدة، أو حتى الزعم بأن تدهور الأوضاع هناك هو الذي يقف وراء عملية إعادة الانتشار. وقد يكون ما قلناه هو الهدف الذي تسعى الإدارة ووزارة الدفاع إلى بلوغه، أما قدرتها على تحقيقه فعلياً، في ضوء الوضع الأمني القاتم في العراق وتدهوره، فهذه مسألة أخرى.

وبلا ريب، فليس في نية إدارة بوش إزالة جميع القواعد الأمريكية في العراق، وطبقاً لتقارير نشرتها مؤخراً صحيفتا **نيوزويك** و **لوس أنجلس تايمز** وغيرهما، فإن هذه الإدارة إنما تعتزم تقليص حجم القوات البرية الأمريكية في العراق لا أكثر وزيادة اعتمادها على سلاح الجو، ليتم فيما بعد سحب بقية القوات الأمريكية من المدن إلى القواعد الرئيسية الدائمة الأربع التي أقيمت بالفعل في مناطق نائية من البلاد يصعب الوصول إليها، فتترك بذلك للعراقيين المقيمين في المناطق الآهلة بالسكان مهمة الدفاع عن أنفسهم.[5] وإذا ما كتب لها النجاح، فإن من بين الفوائد المترتبة على هذه السياسة خفض عدد الإصابات في صفوف القوات الأمريكية وأعداد الأفراد الذين يمكن أن يتعرضوا لعمليات انتقامية من جانب إيران أو حلفائها في العراق في حال توجيه ضربة أمريكية لإيران. ولعل من نافلة القول إن الولايات المتحدة الأمريكية إن كانت ستهاجم إيران مستخدمة قواتها المنتشرة في العراق وبوضعيتها المكشوفة الراهنة، فإن هذه القوات ستصبح عرضة

لأذى كبير جداً نظراً لعجزها حتى اللحظة عن إخماد حركة التمرد التي تأصلت جذورها لدى أبناء السنَّة العرب من سكان العراق. أضف إلى ذلك أن القوات البرية الأمريكية ربما ستواجه مقاومة مسلحة جديدة من جانب طائفة الشيعة العراقيين الأكبر عدداً. لذا، فإن أول الشروط المسبقة الواجب توفيرها لأي هجوم أمريكي على إيران هو إحداث خفض كبير في حجم القوات الأمريكية المتمركزة في العراق.

والافتراض الثاني يقضي بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون قد نجحت في تحييد سوريا من خلال ممارسة الضغوط على النظام الحاكم في دمشق والرامية إما إلى إجباره على العمل وفقاً لمطالب واشنطن ذات الصلة بالعراق وإما إلى تغييره. ولكن، وعلى الرغم من الخطاب المتشدد والرنان الذي تستخدمه إدارة بوش، فإن ما غدا واضحاً الآن هو أن الوضع في العراق، وليس إشاعة الديمقراطية في سوريا (والغرض نفسه في لبنان) هو ما بات اليوم يشكل بؤرة الاهتمام الأساسية بالنسبة لكبار صنّاع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. ولعل خير ما يوضح هذا مسارعة واشنطن إلى إسقاط التجربة الديمقراطية في لبنان من حسابها من أجل تقديم دعم فاعل للهجوم الإسرائيلي على حزب الله والبنى التحتية للبنان وسكانه المدنيين في صيف عام 2006. ومن هنا، فإن ثاني الشروط المسبقة لأي هجوم أمريكي على إيران يتمثل في إرغام سوريا، بهذا الشكل أو ذاك، على الامتثال لإرادة صنّاع السياسة الأمريكان فيما يتعلق بسلوكها حيال العراق.

ثالث هذه الافتراضات هو أن هجوماً أمريكياً ضد إيران لن يشتمل على غزو أو احتلال واسعي النطاق (في واقع الحال، وفي ضوء طبيعة انتشار

القوات البرية الأمريكية حالياً في العراق وأفغانستان وغيرهما، فإن أعداداً محدودة من هذه القوات تظل في أية حال من الأحوال متوافرة لهذا الغرض). والهجوم المقترح يمكن أن تنفذه قوات جوية وبحرية أمريكية لضرب المنشآت النووية والصناعات العسكرية والقواعد الجوية والصاروخية الإيرانية. وعلى أية حال، فإن الحملة التي يقودها الداعون لهذه الحرب الجديدة داخل الإدارة وخارجها (وهم عموماً الأشخاص أنفسهم الذين تزعموا حملة الحرب في العراق) إنما تتركز على منشآت تصنيع الأسلحة النووية الإيرانية المفترضة.

وقد اكتملت من الناحية العملية الاستعدادات اللازمة لشن هجوم كهذا مع الانتهاء من إقامة قواعد جوية وبحرية جديدة تحيط بإيران من كل جانب في مناطق آسيا الوسطى وقزوين وأفغانستان والخليج وغيرها. وبالقدر ذاته من الأهمية، جرى تفعيل الحملات الدعائية والأيديولوجية، وعلى غرار ما حدث قبل أشهر من انطلاق الحرب على العراق، حيث جُعل الرأي العام الأمريكي هدفاً لسيل مماثل لا ينقطع من الأكاذيب وحملات التضليل والخداع، ومن المعلومات الاستخبارية المحرَّفة الواردة من مصادر مشبوهة، ولتسريبات من وكالات استخبارية "حليفة" لا همّ لها غير تحقيق مصالحها الذاتية، دون نسيان ذلك النزر اليسير جداً من المعلومات الصحيحة المتعلقة بتحركات إيران ونواياها وقدراتها النووية.

ومع أخذ كل شيء في الحسبان، لابد من التأكيد هنا على أنه من غير المرجح أن يحالف النجاح أنصار هذه الحرب الجديدة، إذ إن أي هجوم أمريكي على إيران سيواجه بمعارضة أغلب أركان مجتمع المخابرات ووزارة

الخارجية، ومعظم كبار ضباط الجيش وفيلق مشاة البحرية (المارينز) وهما اللذان ستدفع قواتهما في الميدان الأثمان الباهظة على المدى القصير في حال اعتماد سياسة متهورة كهذه، فضلاً عن أن عناصر أخرى في واشنطن ترى أن شن حرب كهذه يُعد عملاً أحمق من الناحية الاستراتيجية.

وقد يصعب التكهن هنا بمدى تأثر هذه الحسابات بالصراع الذي نشب في لبنان صيف عام 2006. فالدعم الأمريكي المتواصل وغير المحدود الذي حظيت به الحملة الإسرائيلية قد أظهر، في جهة، عمق إيمان الرئيس وأقرب مستشاريه برؤية "مانوية*" Manichean بدائية وسطحية ليس فيها من اللاعبين الأساسيين غير الخير والشر وحيث يقف حزب الله ومن ورائه إيران "مندوباً" عن الشر. وفي الجهة الأخرى، فإن إخفاق إسرائيل بعد أسابيع من حملات القصف والهجمات البرية في بلوغ أهدافها الأكبر والأهم التي كانت قد حددتها لنفسها أصلاً، ربما سيجبر من يريد في واشنطن منازلة عدو أكبر وأقوى من حزب الله على التمهل والتريث. ومع ذلك، فنحن قد تعلمنا على امتداد السنوات الخمس المنصرمة أنه ما دام القوميون المتشددون والمحافظون الجدد هم الذين يتولون إدارة السياسة الخارجية الأمريكية فلا شيء مستحيل كلياً، ولا شيء مستبعد لمجرد أنه مخالف للمنطق والعقل والتجارب الفعلية السابقة.

وفي حال أفلحت مساعي أنصار شن الحرب على إيران، فإن العواقب ربما لا تؤدي إلا إلى تصاعد النتائج المضادة القائمة بالفعل حالياً نتيجة لحرب

* المانوية نسبة إلى ماني الفارسي القائل بمبدأي الخير والشر والنور والظلام. (المحرر)

العراق وتفاقمها، ومن هذه تدني احترام أمريكا أكثر فأكثر للقانون الدولي والتزامها به؛ ونزوع أقوى نحو وحدانية التصرف وتراجع أكبر في ظاهرة الجهود المتعددة الأطراف؛ ومحاولات أوسع نطاقاً من جانب قوى أخرى لتوفير الحماية لنفسها في عالم مابرح يرتد إلى الوراء ليتحول إلى دولة "هوبزية"* شبيهة بالغاب؛ وتزايد في أعداد الدول الساعية لامتلاك أسلحة نووية. وبمعنى أوضح، فإن أي هجوم على إيران سيخلِّف في نهاية الأمر آثاراً سلبية جداً على الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الشرق الأوسط برمتها، كتلك التي خلَّفتها حرب العراق والحملة الإسرائيلية على حزب الله.

ولنا أن نتساءل الآن عما يمكننا فعله للحيلولة دون تحقق هذه التصورات على أرض الواقع حتى وإن كانت بعيدة الاحتمال. وهنا ينبغي تحذير الشعب الأمريكي من خطورة التداعيات التي قد تترتب على هذا التحول الجذري الجديد في ميدان السياسة الخارجية على الصعيد الداخلي، وفي مقدمتها تقوية موقع الرئاسة الأمريكية التي باتت تتخذ بالفعل طابعاً "إمبراطورياً"، وترسيخ فكرة دولة الأمن الشاملة. ومهما يكن من أمر، فليس من بين هاتين الظاهرتين ما هو جديد، مثلما هو حرمان الأمريكيين بشكل تدريجي ومتواصل من حقوقهم الأساسية (ولعل أكثر من يستشعر هذا منذ الحادي عشر من سبتمبر هم الأمريكيون العرب والأمريكيون المسلمون والمهاجرون القادمون من العالمين العربي والإسلامي). ومع أن مثل هذا الحرمان كان يقع عادة خلال كل حرب أمريكية سابقة، فإن هذه الإدارة

* نسبة إلى الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز Thomas Hobbes (1588-1679) الذي دافع عن حكم الملوك المطلق وحتمية تنازل الأفراد عن حقوقهم الطبيعية. (المحرر)

ماانفكت تردد أن حربها على الإرهاب حرب لا نهاية لها، ما يعني أن حالة تقليص الحريات التي أعلنتها ربما لن تعرف حداً أو نهاية، بل إنها كشفت أيضاً عن وسائل وحشية جديدة في التعامل مع البشر وحالة أخرى غير مألوفة من حالات الاستخفاف بالقانون الدولي وبالتقاليد الأمريكية الجليلة، وكما تبين على نحو لافت للنظر في قسوة التعامل مع الأسرى في العراق وأفغانستان وجوانتنامو وغيرها وتعذيبهم.[6] وكانت ظاهرة الاستخفاف هذه قد أجازها وشجعها كبار مسؤولي إدارة بوش، بمن فيهم نائب الرئيس تشيني، ووزير الدفاع رامسفيلد، والمدعي العام جونزاليس، بل وحتى الرئيس نفسه. وما كان كل ما تقدم ذكره سيتحقق إلا بفضل الذريعة التي منحتها أحداث 11/9 المروعة للإدارة الأمريكية، وتعاظم الدعم الشعبي الذي حظيت به الحكومة من جراء تلك الأحداث، وتزايد مخاوف عامة الناس نتيجة لها والتي أجادت الإدارة استثمارها بشكل مغرض.

وبسبب فشل إدارة بوش في تحقيق أهدافها في العراق، فقد بات من الممكن أخيراً إجراء نقاشات جادة داخل الولايات المتحدة الأمريكية لا تدور حول فضائل حرب العراق ومساوئها فحسب، بل وحول طبيعة الدور الذي ينبغي على أميركا أن تلعبه في هذا العالم، وتحديد سقف زمني يمكن عنده التوفيق بين هذا النمط الجديد من الهيمنة الأمريكية واحترام القانون الدولي والحريات الديمقراطية والمدنية في الولايات المتحدة الأمريكية. ولنأمل أن يتم قريباً الشروع بمثل هذه النقاشات.

وإذا كان لنا أن نتعلم من تاريخ الديمقراطية في أثينا والجمهورية الرومانية شيئاً فهو أن الحروب العدوانية والطموحات الإمبراطورية في

الخارج لا يمكن أن تكونا على المدى البعيد على وفاق مع الديمقراطية والتقاليد الجمهورية في الداخل. ومع أن هذا الجدال سيدور بين المواطنين الأمريكيين، وهو ما يتعين أن يحدث، فلابد أنه سيكون من النوع الذي يوقع تأثيره على شعوب العالم الأخرى، ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط التي تتأثر أكثر من غيرها تأثراً مباشراً بما يجري من أحداث في الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كان القسم الأعظم من الأمريكيين العرب مايزال غائباً عنه، وهو الموضوع الذي سأتناوله في سياق الاستنتاجات التي سأخلص إليها.

أيمكن للأمريكيين العرب التأثير في السياسة الأمريكية؟

إن السؤال الذي يمكن طرحه هنا: كيف سيتسنى للأمريكيين العرب امتلاك القدرة على التأثير في عملية صناعة السياسة الأمريكية، سواء في الشرق الأوسط أو في غيره، وهم اليوم لا يمتلكون إلا اليسير جداً من النفوذ في الحياة السياسية الأمريكية؟

في هذا السياق، لابد لنا بدءاً من أن ندرك أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أمة قُدِّر لها النجاح في ضم عشرات الملايين من المهاجرين إلى مجتمعها لتجعل منهم مواطنين أمريكيين يتشاطرون ثقافة مشتركة. وعلى هذا، وباستثناء سكان أمريكا الأصليين (الهنود الحمر)، فأي أمريكي اليوم هو إما مهاجر أو سليل أسرة مهاجرة.

وقد لا نغالي إذا قلنا إن الولايات المتحدة الأمريكية تعد الأنموذج الأعظم نجاحاً لتجارب الاندماج القومي لشعوب ذات أصول متباينة وتنطق بلغات مختلفة. ومع ذلك، فإن السمات المثالية التي أحيطت بها عملية

"الأمركة" هذه لم تسلط ما يكفي من الضوء على حقيقة مفادها أن أية موجة من المهاجرين لطالما وجدت نفسها بحاجة إلى آماد طويلة لبلوغ أعلى درجات الاندماج في المجتمع الأمريكي، وهذه تتراوح أحياناً بين خمسة وسبعين ومئة سنة. بل إن الأمر تطلب مضي قرون من الزمن على الأفارقة الأمريكيين (الذين كان أسلافهم أرقّاء قد أرغموا على الهجرة قسراً) كي يحققوا اندماجهم على أرض الواقع. وفي العادة، فإن أبناء هذه الجماعات المهاجرة ما امتلكوا إلا القليل من النفوذ السياسي، أو لا شيء منه على الإطلاق، حتى اكتمال مراحل اندماجهم في المجتمع الأمريكي واستيعابه وتقبله لهم، وغالباً ما كانوا عرضة لمعاملة تمييزية قاسية. وقد يصعب على المرء أن يصدّق هذا وهو يتطلع إلى التركيبة الحالية للنظام السياسي الأمريكي، غير أن هذا الوصف كان في وقت من الأوقات واقعاً فعلياً بالنسبة لمجموعات تمتلك اليوم نفوذاً كبيراً بعد أن بلغت أعلى مراتب الاندماج، كالأمريكيين الذين ينحدرون من أصول ألمانية وأيرلندية وإيطالية ويهودية، مثلاً.

كان الأمريكيون العرب قد وفدوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية ضمن موجتين ضخمتين، اكتمل وصول أولاهما خلال الفترة الممتدة بين أواخر القرن التاسع عشر وعام 1924، وقد ضمت بالدرجة الأولى من كانوا يسمون يومئذٍ بـ"السوريين" (الكثير منهم جاء مما يُعرف اليوم بلبنان) ومعظمهم عرب مسيحيون. ولم تنته هذه الموجة إلا عام 1924 مع تعديل قوانين الهجرة الأمريكية بإدخال قيود صارمة عليها من جراء شيوع النزعات العنصرية وإحساس طاغٍ برهاب الأجانب. وبعد مضي أربعين سنة، انطلقت الموجة الثانية بعد عام 1965 وذلك في أعقاب التخفيف من قسوة أحكام

قوانين الهجرة، وقد حملت معها مصريين وفلسطينيين ويمنيين وعراقيين وغيرهم، ومعظم هؤلاء من المسلمين.

وكان لابد من مضي عقود من الزمن كي تتمكن الموجة الأولى من المهاجرين من بلوغ مرحلة الاندماج في المجتمع الأمريكي، وضمان استيعابه لها في سياق عملية شاقة ومؤلمة بالنسبة للكثيرين منهم ممن قاسوا الكثير من الأذى والمصاعب وممارسات التمييز العنصري. وقد وقعت حالة واحدة على أقل تقدير أوائل القرن العشرين أعدم فيها مهاجر عربي شنقاً دون محاكمة في إحدى مناطق الجنوب العنصري حين لم يكن العرب قد وضعوا بعد في مصاف "البيض". وعلى الرغم من أن ذرية مهاجري الموجة الأولى بلغوا مرحلة مهمة من مراحل الاندماج في المجتمع الأمريكي، فإن أعدادهم تبدو ضئيلة وغير ذات شأن عند مقارنتها مع أعداد أولئك الذين قدموا خلال السنوات الأربعين الفائتة، والذين عانوا ظروفاً وأوضاعاً أشق وأقسى جلبتها عليهم المواقف العدائية التي اتخذتها وسائل الإعلام حيال العرب (والتي يكمن أحد أسبابها في تعاطف الأمريكيين مع إسرائيل في إطار صراعها مع الدول العربية)، ناهيك عن حالات التوتر المتواصلة التي شابت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع بلدان عربية وإسلامية (بما في ذلك أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران عام 1979)، واندلاع حربي الخليج الأولى والثانية، والهجمات الإرهابية، وهي الأشد خطراً وشؤماً من كل ما تقدم، في الحادي عشر من سبتمبر 2001.

ومن أجل فهم تدني مستوى النفوذ السياسي الذي يتمتع به الأمريكيون العرب رغم أن تعدادهم يقدر بأربعة ملايين شخص (يظل العدد الدقيق غير

معروف، نظراً إلى أن النظام الأمريكي لتعداد السكان لا يصنف الأمـريكيين العرب كفئة مستقلة بذاتها)، يغدو لزاماً فهم هزالة الوسائل والسبل التي يتم من خلالها دمج القسم الأعظم من هـؤلاء في صـفوف المجتمـع الأمريكـي، وبخاصة أولئك الذين جاؤوا ضمن الموجة الثانيـة أواخـر عقـد الـستينيات. فمازال أغلبهم لا يجيد التحدث بالإنجليزية، وغير قادر على قراءة هذه اللغـة أو الكتابة بها، بل إن بعضهم لا يعرف شيئاً منها على الإطلاق (حتى إن بعضاً آخر يُعد أمياً بلغته العربية نفسها). وثمة أعداد كبيرة مـن هـؤلاء لم يكتـسبوا الجنسية الأمريكية بعد، ولم تدرج أسماؤهم في قوائم الناخبين أو أنهم لم يـدلوا بأصواتهم قط، ولم يسبق لهـم أن أسـهموا بـأموالهم في أيـة حمـلات سياسـية. ويبدو هذا مفهوماً نظراً إلى أن كثيرين منهم (ولاسيما من تقدم بهم العمـر) لم يقـضوا سـني نـشأتهم الأولى في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، ولم يتلقـوا تعلـيمهم في مدارسـها، ولم يقفـوا بعـد عـلى كيفيـة أداء الـنظم الـسياسية أو القانونية الأمريكية لوظائفها. وهم في الأساس قد خرجـوا مـن تحـت مظلـة أنظمة حكم استبدادية يُنظر فيها إلى الدولة بعين الشك والخـوف، وتـتقلص فيها الحريات المدنية، وغالباً ما يصبح الخوض في أمور السياسة فيهـا محفوفـاً بالمخاطر. وهم فضلاً عن هذا وذاك يدركون أن الكثير من مواقفهم وآرائهم، ومنها ما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية مثلاً، يدخلهم في نـزاع مـع الغالبيـة العظمى من الأمريكيين. وتميل أعداد كبيرة من هؤلاء المهاجرين في الأغلـب إلى الإقامة في أحياء ومجمعات معظم سكانها من العـرب تقـع في مـدن مثـل ديربورن (ميتشجان) وباترسون (نيـوجيرسي)، وتكـاد تكـون معزولـة عـن شرائح المجتمع الأمريكي الأوسـع نطاقـاً المحيطـة بهـم. ولأن بعـضاً مـنهم مابرح يعد نفسه أكثـر التـصاقاً بالعـالم العـربي (الـذي وفـدوا منـه) ممـا هـو

بالولايات المتحدة الأمريكية (التي يقيمون فيها الآن)، فقد تسبب هذا في نشوء حالات من التوتر بينهم وبين من رأى النور من أبنائهم في أمريكا، فصاروا أحياناً يبعثون بهم إلى بلدانهم الأصلية بقصد حمايتهم مما تفرزه البيئة الأمريكية من تأثيرات ضارة يحتمل تعرضهم لها. وهم إضافة لذلك يتحسسون بقوة -بشكل مبالغ به أحياناً- حيال المشاعر والمواقف المناهضة للعرب والمسلمين والسائدة في المجتمع الأمريكي والتي تطغى على النقاشات والحوارات السياسية. ومن هنا، فلن يصعب الإقرار بمدى التضاؤل الشديد لتأثير أناس يعيشون أوضاعاً كهذه في الحياة السياسية الأمريكية.

وعلى أية حال، فليس هناك ما يدعو إلى الاستغراب فيما يتعلق بالأمريكيين العرب بشأن أي من هذه المسائل، إذ إن أولى الجاليات المهاجرة -بما في ذلك الأيرلندية والإيطالية واليهودية- ظلت في عزلة مماثلة عن شرائح المجتمع المحيطة بها، وعانت أجيال عدة منها أيضاً من سوء المعاملة التمييزية والقيود التي حدت من نفوذها السياسي، حتى جاء الوقت الذي تحقق لها الاندماج في المجتمع الأمريكي، وتقبله لها لتحصل بالتالي على الخدمات التعليمية وتكوّن رؤوس أموالها الخاصة بها، وتتعلم سبل النفاذ إلى مراكز النفوذ في السياسة الأمريكية. ولعل المثال الأبرز على فقدان النفوذ السياسي هو انعدام قدرة الجالية اليهودية تماماً في فترة الثلاثينيات على التأثير في السياسات الأمريكية حيال ألمانيا النازية، أو على تغيير الشروط المتشددة التي جاءت بها قوانين الهجرة الأمريكية التي كانت قد حالت دون فرار مئات الألوف من يهود ألمانيا والنمسا ودول أوربية أخرى، والذين كان يمكن إنقاذ أرواحهم قبل عام 1939 من الموت في أتون "المحرقة". فقد بدت هذه الجالية عملياً كمن لا حول له ولا قوة في لحظة بلغت فيها حاجتها إليهما ذروتها قبل

ثلاثة أجيال لا أكثر، وهو أمر يصعب جداً على التصديق مقارنة بما تمتلكه اليوم من نفوذ طاغٍ.

وإذا كان يتعذر علينا التنبؤ بوقت تزايد النفوذ السياسي المتدني للأمريكيين العرب على المستوى القومي في الولايات المتحدة الأمريكية (رغم أن نفوذهم هذا يعد كبيراً على المستوى المحلي في عدد من المناطق)، فلنا أن نقول إنه قادم لا محالة عاجلاً أو آجلاً، فما يعوقه الآن ربما جهل قطاعات واسعة من الأمريكيين بالكثير من حقائق الأوضاع السائدة في العالم العربي. ولا ريب في أن ما فعلته تلك الدول العربية ذات الثروات الضخمة حتى الآن يقل كثيراً جداً عما يتعين عليها فعله من أجل تصحيح المفاهيم السائدة وإزالة حالة الجهل هذه، وهي غاية قد لا يمكن إدراكها عبر إطلاق حملات علاقات عامة سطحية، وإنما بإدخال تغييرات داخلية عميقة في أساليب الحكم في البلدان العربية، وببذل جهود جادة للارتقاء بالبرامج التثقيفية التي تنفذ في الولايات المتحدة الأمريكية عن العالم العربي.

وليس مستبعداً أن تؤول إلى الفشل أية محاولة يراد بها زيادة نطاق نفوذ الأمريكيين العرب في المجتمع الأمريكي والسياسات الأمريكية، مادام العالم العربي مبتلىً بانعدام الديمقراطية، وتفشي ممارسات أجهزة الدولة القمعية، والغياب التام لأية صور إيجابية يمكن للأمريكيين العرب توجيه الأنظار إليها في الأوضاع القائمة على الأرض حالياً في البلدان التي ينحدرون هم أو آباؤهم منها.

ومهما يكن من أمر، فإن تغير مكانة الأمريكيين العرب وتنامي نفوذهم داخل الولايات المتحدة الأمريكية، لن يجدا طريقهما إلى التحقق آخر الأمر إلا

عندما تمر أعداد أكبر منهم عبر النظام التعليمي الأمريكي وتصبح على دراية بحقوقها القانونية وبكيفية عمل آليات السياسة الأمريكية. وكذلك من خلال نجاح هؤلاء في بناء مؤسسات مجتمعية قوية عميقة الجذور، سواء كانت متاحف، أو جمعيات خيرية، أو أدبية وفنية، أو تجمعات دينية أو سياسية. ولعل الإسهامات الإنسانية والخيرية التي يمكن أن يتقدم بها الموسرون منهم، انطلاقاً من تفهم تام لما يرتبط بهذا الموضوع من مشكلات، وبالاستفادة من الفرص التي تتيحها لهم قوانين الضرائب الأمريكية، يمكن أن تشكل ركيزة أساسية تستند إليها هذه المؤسسات، فضلاً عما يمكن أن تحدثه من تأثير في النظام التعليمي الأمريكي. ولا خلاف على أن القيام بذلك يتطلب دراية تامة بقوانين الضرائب الأمريكية، وإحساساً عالياً بضرورة توخي الحكمة حتى في السعي لتحقيق مصالح ذاتية، وتوافر إرادة العطاء، ليس فقط لأفراد عائلة الواهب أو أعضاء الجماعة التي ينتمي إليها، بل لمؤسسات النظام التعليمي أيضاً ولمؤسسات مجتمعية تمتلك قاعدة عريضة على الصعيد العربي-الأمريكي الأوسع نطاقاً. إضافة لقدر من النضج يتيح استيعاب وتقبل القيم والمثل الأمريكية التي لم تستوعبها سوى شرائح ضيقة فقط من مجتمع الأمريكيين العرب، رغم أنها لقيت قبولاً أوسع نطاقاً في غيرها ممن كانت في وقت من الأوقات تُعد من المجتمعات الضعيفة المزدراة.

وتضم قائمة الأمثلة التي تساق لبيان تأثير الجاليات الأخرى ذلك الذي أحدثته الجامعات الكاثوليكية في الحياة الفكرية الأمريكية، والجمعيات الخيرية اليهودية في عدد من المدن الرئيسية، وإسهامات المجتمعات الأمريكية-الأفريقية في الثقافة الأمريكية، وكل هذه تشكل عناصر مهمة لتأثير هذه المجتمعات على الصعيد القومي.

إن تأثير التطورات التي يمكن أن تطرأ على وضعية الأمريكيين العرب ربما يمكن تحسسه أولاً -متى ما رأت النور- في مناطق مثل ديترويت (شمال نيوجيرسي)، وأجزاء من ولايات إلينوي وأوهايو وتكساس، وأماكن غيرها تقيم فيها مجاميع كبيرة منهم. ولعل حضورهم سيبدو ابتداءً أكثر وضوحاً في ميداني السياسة الداخلية والعلاقات المحلية مع الجاليات الأخرى. وبوجه عام، فإن ملامح تأثير العرب السياسي بدأت تتضح بالفعل على الصعيد المحلي من خلال المناصب التي صار يشغلها بعضهم كمحافظين، وأعضاء في المجالس البلدية أو مجلسي النواب والشيوخ، وكقضاة ومدّعين عامين.

وكيفما تكن الحال، فما يزال أمام هذه العملية شوط طويل تقطعه لتحقق النتائج المتوخاة منها، بل إنها لن تكتمل إلا عندما يرتقي القسم الأعظم من أفراد الجالية الأمريكية العربية إلى مرتبة المواطنة الكاملة، ويجيدون الإنجليزية، ويتلقون علومهم في الولايات المتحدة الأمريكية ويستوعبون نظامها السياسي، ويضعون أنفسهم في عداد الكيانات الإثنية الأمريكية بدلاً من قصر هويتهم على البلد العربي الذي تحدروا هم أو آباؤهم منه. وعند ذاك فقط سيمكن ترجمة هذا النفوذ المحلي إلى قوة سياسية تفرض تأثيرها على المستوى القومي.

ولكن هذه التطورات -لسوء الحظ- ربما ستأتي متأخرة أكثر مما ينبغي فلا يكون لها تأثير على الجدل الدائر حالياً في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن حرب العراق، أو دور يذكر في فتح أبواب نقاشات جادة ومتوازنة عن الأوضاع القائمة في كل من فلسطين ولبنان، والتي تكاد تكون -أي النقاشات- غائبة تماماً عن المسرح السياسي الأمريكي. ومع ذلك، فهي إن

حدثت بالفعل، فإنها سوف تغيّر طبيعة ارتباط السياسات الداخلية الأمريكية بهذه القضايا أو بغيرها من قضايا السياسة الخارجية، أو حتى بتلك المتعلقة بالتمييز العنصري، وبتضييق الحقوق والحريات المدنية، وبالمواقف العنصرية المعادية للعرب، والتي مازال الكثير من الأمريكيين العرب يعانون منها.

وليس من المستغرب، في تقديري كمؤرخ، أن تستغرق عملية الاستيعاب التي نتحدث عنها وقتاً طويلاً، وهي بذلك إنما تعكس صورة مماثلة لتجارب الجماعات المهاجرة السابقة الأخرى. وهي قد تتسبب في نفاد صبرنا نظراً للتحديات التي تقف على طريق الجالية العربية وعموم منطقة الشرق الأوسط على حد سواء، ولكن ليس هناك إلا القليل مما يمكن فعله على الصعيد المحلي لتسريع وتيرتها. غير أن ما يمكن فعله في العالم العربي نفسه لتيسير هذه العملية يبدو جلياً تماماً وعلى قدر كبير من الأهمية.

وقصارى القول، ليس أمام عالمنا العربي من مناص غير الالتحاق بركب القرن الحادي والعشرين وفي أفضل مناحيه، ولست أعني بهذا أياً من الصعيدين المادي أو الروحي، وإنما ذاك المتمثل في بناء أنظمة حكم ديمقراطية تخضع للمساءلة والمحاسبة، وتعتمد مبادئ التسامح والعدالة الاجتماعية، وتضمن حقوق الإنسان السياسية والمدنية. ولابد لنا جميعاً أن ندرك أن السبب الأهم الذي يقف وراء رداءة الصورة الشائعة عن العالم العربي إنما هو سوء الأوضاع القائمة على الأرض في تلك المنطقة، دون أن ننسى تأثير الجهل (والعداء المبيت) والذي لن يمكن محوه إلا بتبني مناهج تعليمية حقيقية. وإذا كان إحداث تحولات اجتماعية تأخذ مساراً متطوراً في العالم العربي، وتقديم صورة كاملة عن ثراء التاريخ والتراث العربيين

وتنوعهما إلى العالم الخارجي، مهمتين شاقتين فإنهما لا تدخلان في عداد المستحيل.

وفي الوقت الذي ينهمك فيه الأمريكيون العرب في تغيير البيئة التي يعيشون فيها الآن، فلنا أن نأمل أن يعمد أبناء العالم العربي أنفسهم إلى دفع أوضاعهم صوب منحى متقدم ومتنامٍ، وأن يطالبوا حكوماتهم أيضاً بالمساهمة في هذا الجهد على نحو بنّاء من خلال تقديم الدعم للنظم التعليمية الحالية ابتغاء تغيير الصورة السلبية الشائعة التي يحملها العالم عن منطقتنا العربية.

الهوامش

1. انظر:

Khalidi, R. *Resurrecting Empire: Western Footprints and America's Perilous Path in the Middle East* (Boston, MA: Beacon Press, 2003).

2. هذه المرحلة الجديدة باتت توصف صراحة بـ "الإمبراطورية" على لسان شريحة واسعة من الكتاب والباحثين المتخصصين عبر الطيف السياسي الأمريكي، وبما يمثل تحولاً في مواقفهم السابقة التي اتسمت بالتردد عن استخدام هذا المصطلح لوصف طبيعة موقع الولايات المتحدة الأمريكية في العالم. وللوقوف على أحدث ما نشر عن هذا الموضوع، انظر على سبيل المثال:

Michael Hardt and Antonio Negri, *Empire* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000); Immanuel Wallerstein, *The Decline of American Power: The U.S. in a Chaotic World* (New York, NY: The New Press, 2003); Lloyd Gardiner and Marilyn B. Young (eds), *The New American Empire: A 21st Century Teach-In on U. S. Foreign Policy* (New York, NY: The Free Press, 2005); Charles S. Maier, *Among Empires: American Ascendancy and its Predecessors* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2006,); and Craig Calhoun, Fredrick Cooper and Kevin W. Moore (eds), *Lessons of Empire: Imperial Histories and American Power* (New York, NY: The New Press, 2006 .

3. انظر:

James Madison to Thomas Jefferson, "Political Observations," April 20, 1795, in Letters and Other Writings of James Madison, Volume IV, 491.

4. طبقاً لاستطلاع الرأي الذي نشرته مؤسسة أيه بي-إيبوسوس AP-Iposos (التابعة لوكالة أسوشيتد برس) في الثامن من كانون الأول/ ديسمبر 2006، فإن 27٪ من الذين استطلعت آراؤهم أعربوا عن تأييدهم للأسلوب الذي يتبعه الرئيس بوش في إدارة الحرب في العراق.

5. من الملاحظ هنا أن توصيات مجموعة دراسة العراق اشتملت على الإعلان بأن الولايات المتحدة الأمريكية ليس في نيتها الاحتفاظ بقواعد دائمة في العراق.

6. انظر على وجه الخصوص خطب سكوت هورتن Scott Horton -رئيس لجنة القانون الدولي في نقابة محامي نيويورك- وكتاباته حول هذا الموضوع، وفي مقدمتها خطابه الذي ألقاه في برلين في حزيران/ يونيو 2005 تحت عنوان: Military Necessity, Torture and the Criminality of Lawyers.

نبذة عن المحاضر

الدكتور رشيد الخالدي هو أستاذ كرسي إدوارد سعيد للدراسات العربية بجامعة كولومبيا ومدير معهد الشرق الأوسط فيها، ورئيس تحرير **مجلة الدراسات الفلسطينية**. وسبق له أن تولى التدريس في كل من جامعة شيكاجو، والجامعتين اللبنانية والأمريكية (في بيروت)، وجامعتي جورج تاون وكولومبيا. حصل الدكتور الخالدي على شهادة البكالوريوس في التاريخ من جامعة ييل، وعلى درجة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث من جامعة أكسفورد.

اختير الدكتور الخالدي مستشاراً للوفد الفلسطيني إلى مفاوضات السلام العربي-الإسرائيلي في مدريد وواشنطن خلال الفترة تشرين الأول/ أكتوبر 1991–حزيران/ يونيو 1993. وكان قد حصل على زمالات ومنح دراسية من كل من مؤسسة فورد، ومركز وودرو ولسون الدولي للباحثين، ومركز الأبحاث الأمريكية في القاهرة، ومؤسسة جون وكاثرين ماك آرثر، ومؤسسة روكفيلر، إضافة لمنحة فولبرايت للأبحاث.

في عام 2006 أصدر الدكتور الخالدي أحدث كتبه وهو **القفص الحديدي: قصة النضال الفلسطيني من أجل إقامة الدولة**. وقد تُرجم كتابه **انبعاث إمبراطورية: آثار الأقدام الغربية وطريق أمريكا الخطر في الشرق الأوسط**، الذي نشره عام 2004، إلى اللغات الفرنسية والإيطالية والإسبانية والعربية. وكان كتابه **الهوية الفلسطينية: بناء الوعي القومي الحديث** قد فاز عام 1997 مناصفة بجائزة ألبرت حوراني التي تمنحها جمعية الدراسات الشرق أوسطية لأفضل كتاب. وهو إضافة لذلك مؤلف كتابي السياسة

البريطانية حيال سوريا وفلسطين 1906-1914 (1980)؛ **وتحت الحصار: صناعة القرار في منظمة التحرير الفلسطينية خلال حرب عام 1982** (1986)؛ وشارك في تحرير كتابي **فلسطين والخليج** (1982)، **وأصول القومية العربية** (1991).

ألف الدكتور الخالدي الكثير من المقالات البحثية في إطار تاريخ الشرق الأوسط وسياساته، فضلاً عن مقالاته التي ينشرها في صحف مثل: "نيويورك تايمز" و"فاينانشال تايمز" و"بوسطن جلوب" و"لوس أنجلس تايمز" و"شيكاجو تريبيون" و"ذي نيشن". ويحل البروفسور الخالدي ضيفاً على الكثير من البرامج الحوارية الإذاعية والتلفزيونية، بما في ذلك: All Things Considered، وTalk of the Nation، Morning Addition، وThe News Hour with Jim Lehre، وNightline، إضافة لمحطات مثل: بي. بي. سي، وإذاعة فرنسا الدولية، و سي. بي. أس، وصوت أمريكا.

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن

خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي:
تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي
بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية
في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران:
تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية
مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية:
من استوكهولم إلى ريو دي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة:
المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان وميكي ريسي وسوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام:
تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية:
الحروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق:
من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون
لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي: التحديات والفرص

د. رودني ويلسون

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية: دراسة حالة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

د. مي الخاجة

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لورنس كورب

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سمور

103. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل

د. محمد علي زيني

104. مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية

د. علي حسين

105. المشاركة الاستراتيجية الأسترالية في الشرق الأوسط: وجهة نظر

ديفيد هورنر

106. سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

حازم صاغية

107. تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي بين التوجهات الانفرادية والتعددية

د. أحمد شكارة

108. التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة

د. فاطمة الصايغ

109. حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق

مايكل روز

110. أستراليا والشرق الأوسط: لماذا أستراليا "مؤيد صلب" لإسرائيل؟

علي القزق

111. العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية: نظرة إلى الوراء... نظرة إلى الأمام

فلينت ليفيريت

112. نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين

جيوفاني ديستيفانو

113. العراق والإمبراطورية الأمريكية: هل يستطيع الأمريكيون العرب التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟

د. رشيد الخالدي

قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص. ب : .... المدينــة : ....

الرمز البريدي : ....

الــدولـة : ....

هــاتـف : .... فــاكــس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفـراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالة المصـرفيـة، يرجى تحويـل قيمـة الاشـتـراك إلى حـساب مركـز الإمـارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فـرع الخالديـة، ص. ب: 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلـومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مـركـز الإمـارات للـدراسـات والبحـوث الاستـراتيجيـة

ص.ب: 4567، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+، فاكس: 4044542-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae

ISSN 1682-122X

